حول الأزمة الأوكرانية

إعداد: القسم السياسي

تقدير موقف

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية استراتيجية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة 2014 ©

تاريخ النشر 2014/3/20

الثورة الأوكرانية، التداعيات والجذور

النظرة الأولية للمشهد الأوكراني تُرجع سبب اشتعال الاحتجاجات في أوكرانيا - والتي تمثلت في المظاهرات بدءاً من أواخر شهر نوفمبر 2013 وتصاعدت حتى بلغت ذروتها مع بداية شهر فبراير 2014 - إلى قرار الرئيس فيكتور يانكوفيتش برفض توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي (محاولاً التمسك بتحالفه مع روسيا) فيما وصف بأنه تراجع عن التقارب مع الاتحاد الأوروبي، في حين أعقب ذلك توقيع يانوكوفيتش "الاتفاق التاريخي" في موسكو الذي يجعل روسيا بموجبه تمنح أوكرانيا 15 مليار دولار؛ ويخفض سعر الغاز الذي تسلمها إياه بمعدل الثلث، وهو مستوى تفضيلي لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة التي تعتبرها شريكتها، كما يرفع العراقيل أمام التجارة التي فرضت فى الأشهر الماضية.

وصلت أعداد المتظاهرين إلى مئات الآلاف في مكان يرمز للثورة البرتقالية، ندد فيه المتظاهرون المناهضون للرئيس يانوكوفيتش بعدم توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي وبالاتفاق الذي "يرهن البلاد"، وطالبوا بإقالة الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط، والشروع في التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، حيث إن الانتخابات الاعتيادية الرئاسية مقررة في عام 2015 والبرلمانية عام 2017.

راح ضحية المظاهرات حوالي 67 قتيلاً،[1] كما أعلنت السلطات الأوكرانية أن حصيلة المصابين خلال اشتباكات جرت بين المتظاهرين وقوات الأمن في وسط المدينة بلغت 165 جريحاً في صفوف المتظاهرين نُقل 109 منهم إلى المستشفيات[2]. في حين قام البرلمان الأوكراني بعدة إجراءات في محاولة منه لوقف العنف منها[3]:

- إقالة وزير الداخلية بسبب لجوء الشرطة إلى العنف؛
- المصادقة على قانون يمنح العفو للمتظاهرين المتورطين في أعمال العنف؛
- المصادقة على قانون يتيح إطلاق سراح زعيمة المعارضة يوليا فولوديميريفنا تيموشينكو زعيمة حزب "كل الأوكرانيين" الذي يعد أكبر الأحزاب المعارضة في أوكرانيا.

إلى جانب إجراءات أخرى اتخذت في هذا السياق منها:

- إعلان نائب رئيس الأركان في الجيش الأوكراني استقالته بحجة أن القوات المسلحة تنجرّ إلى خلاف مدني؛
- إقالة رئيس بلدية بأوكرانيا بعد تحميله مسؤولية تفريق المتظاهرين بالقوة؛
- إقالة مساعد مجلس الأمن الوطني والدفاع الأوكراني فولوديمير سيفكوفتيش ورئيس إدارة كييف أولكسندر بوبوف.

[1] موقع البوابة نيوز http://www.albawabhnews.com

[2] صحيفة الأهرام http://www.ahram.org.eg/News

[3] البوابة نيوز، مرجع سابق.

في 21 فبراير/ شباط 2014 تداولت الوسائل الإعلامية أن الرئيس الأوكراني والمعارضة قد وقعا اتفاقاً لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد برعاية أوروبية، بعد إعلان الرئيس موافقته على: إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في البلاد والعودة إلى العمل بدستور 2004 وبتشكيل حكومة وحدة وطنية.

إلا أن المشهد الأوكراني الحالي في حقيقته يرجع إلى خلفية أبعد من ذلك، ففي مطلع عام 2004 انطلقت "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا لمواجهة طبقة فاسدة من رجال الأعمال، وممارسات تلك الطبقة من احتكار وربح غير مشروع، ونقل وبيع الغاز المستورد من روسيا، قرصنة أموال البلاد في شكل قروض من البنوك الوطنية ثم التهرب من السداد، فضلاً عن هيمنة فئة قليلة من الأثرياء على قطاع المناجم ومصانع الصلب، بالإضافة إلى الأكثر قسوة من ذلك وهو التمثيل السياسي الهزلي في الأحزاب والبرلمان، وفي مطلع عام 2005 تمكن مئات الآلاف من المتظاهرين سلمياً في الثورة البرتقالية من تغيير نظام الحكم في أوكرانيا في مشهد عُدّ الأكثر تأثيراً منذ سقوط حائط برلين، إلا أن زعيم الثورة" فيكتور يوشينكو، الذي تسلم البلاد عقب الثورة، وبعد خمس سنوات من "الوعد المستحيل" الذي قطعه أمام الشعب الأوكراني عام 2005 من توفير فرص العمل لخمسة ملايين شخص، وزيادة الرواتب، وخفض الضرائب، وشن حرب على الفساد، ومضاعفة الناتج الزراعي، وغير ذلك من الوعود، فشل في تحقيق كثير من تلك الوعود، إلى جانب ارتكابه أخطاءً فادحةً أودت بحياة الثورة البرتقالية، وهي[4]:

1. عجز الحكومة البرتقالية عن مواجهة الفساد؛
2. انهيار ثقة الشعب في حكومته، ففي الوقت الذي أرجع فيه شركاء الرئيس الأوكراني فشل الثورة إلى ضعف شخصية الرئيس، اتهم يوشينكو من جانبه شريكته رئيسة وزراء بلاده يوليا تيموشينكو بأنها سبب الفشل الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة، وذلك بعد أن اتهمها سلفاً بخيانة مبادئ الثورة حين تحولت فجأة إلى التصالح مع روسيا والتودد إلى فلاديمير بوتين؛
3. الإفلاس الأيديولوجي، فمن المعروف أن الثورة البرتقالية اشتعلت كي لا يصل إلى مقعد رئيس البلاد يانكوفيتش المعروف في الإعلام الغربي بـ "ابن روسيا البار"، لكن زعيم الثورة البرتقالية اضطر إلى قبوله مرة أخرى رئيساً لوزراء البلاد نتيجة سطوته وهيمنته البرلمانية والانتخابية؛
4. انصراف الرعاة الرسميين عن احتضان "الثورة". فالاتحاد الأوروبي لم يمارس سوى دور ناعم، وحلف الناتو وجد خسائر ضم أوكرانيا إليه في الوقت الحاضر أعلى من الأرباح المتوقعة في ظل التوتر مع روسيا. أما الولايات المتحدة التي كانت أول من بارك الثورة البرتقالية ودعم اشتعالها عبر اختراق منظمات المجتمع المدني، فقد وقفت مشلولة الحركة بسبب موقفها المتأزم في أفغانستان والعراق.

[4] موقع الجزيرة نت http://www.aljazeera.net/news

وبالنتيجة فإن الناخبين الأوكرانيين أنفسهم قاموا بعد خمس سنوات، بإطاحة زعيم الثورة فيكتور يوشينكو ومن بعده شريكته يوليا تيموشينكو، لتخرج كبرى وسائل الإعلام في العالم بعناوين متشابهة مفادها "الموت الحزين للثورة البرتقالية".

كانت الأسباب السابق ذكرها أعلاه عوامل مهيئة في نفس الوقت لوصول يانكوفيتش إلى رئاسة أوكرانيا، بعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الأوكرانية في شباط/ فبراير 2010 التي كانت النتيجة فيها محسومة سلفاً بين رئيسة الوزراء حينها يوليا تيموشينكو ورئيس الوزراء السابق فيكتور يانكوفيتش، حيث إن النتائج التي رجحت فوز يانكوفيتش في ذلك الحين أكدت أن الناخبين الأوكرانيين في الحقيقة إنما يعاقبون الثورة البرتقالية أكثر من كونهم يناصرون يانكوفيتش الذي "برأيهم" لن يأتي بجديد على الساحة السياسية في البلاد.

أوكرانيا: ساحة لصراع المصالح الدولية

قبل الدخول بالمواقف الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية لابد من تسليط الضوء على الأزمة بالمنظور الداخلي والتي لاتزال تشير إلى تباعد في الرؤى، تعود أسبابه إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية، فمن المنظور الداخلي عكست شعارات وهتافات واتهامات المؤيّدين والمعارضين الهوّة الكبيرة بين طرفي الأزمة ففي حين يرى المؤيدون أن المعارضة تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية، تعتبر المعارضة أن نظام يانوكوفيتش قضى على "حلم أوكرانيا الأوروبي" وعاد بالبلاد إلى الوراء[5].

ويضع كل طرف شروطاً للحوار لا تجد حتى الآن قبولاً لدى الآخر، فالحكومة تشترط إخلاء الميادين وإعادة المقار الحكومية التي سيطر عليها المحتجّون، في حين تشترط المعارضة إقالة الحكومة وإخلاء سبيل "المعتقلين السياسيين" إلى جانب إجراء تعديلات دستورية وإعادة إحياء مساعي الشراكة مع أوروبا، فالنائبة البرلمانية عن حزب الأقاليم الحاكم يلينا بوندورينكو أكدت أن شروط المعارضة لا تعكس سعياً للخروج من الأزمة بل للحصول على مكان ما في السلطة، الأمر الذي لم تستطع تحقيقه خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السابقة، واعتبرت أن المعارضة أضعف من أن تُمسك بزمام الأمور في البلاد إذا ما تنحى الرئيس، ولذلك فهي تحرّك البلاد نحو حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بمطالبها وشروطها غير القابلة للتحقيق.

إلا أن النائب عن حزب الحرية "سفوبودا" المعارض يوري ليفتشينكو اعتبر أن شروط الحكومة للحوار ترمي إلى إنهاء الحراك الاحتجاجي وثورة "اليورو ميدان" من دون تقديم أية تنازلات تطفئ غضب المحتجّين.

إن للأزمة الأوكرانية بعداً اقتصادياً معلناً، تلعب روسيا والغرب فيه أدواراً رئيسة، ففي حين تسعى روسيا لإبقاء أوكرانيا في معسكرها؛ يحاول الاتحاد الأوروبي انتزاعها إلى صفّه، حيث كانت روسيا قد اشترطت على أوكرانيا وقف مساعي الشراكة مع أوروبا (كما أشرنا أعلاه) لتعطيها أسعاراً تفضيلية للغاز الروسي الذي تستورد كييف 110 مليارات متر مكعب منه

[5] صابرين الموسوي: الأزمة الأوكرانية: بوادر تهدئة بين المعارضة والسلطة في ظل غياب الثقة، لمزيد راجع الرابط التالي:
http://www.charlesayoub.com/more/546052

سنوياً، إضافة إلى أن النائب عن حزب الأقاليم أوليغ تساريف أكد أن معظم الصناعات الاستراتيجية الثقيلة ترتبط بنظيراتها الروسية كصناعات الطيران والأسلحة، وبالتالي لا يمكن للبلاد أن تقطع علاقاتها مع روسيا من أجل شراكة مع الاتحاد الأوروبي وبشروط قاسية "ستدمّر الاقتصاد المحلي" على حدّ قوله [6].

وبعيداً عن الاقتصاد تكاد جميع قوى الموالاة والمعارضة تجمع على أن البلاد باتت ساحة صراع حقيقي شبه معلن بين روسيا والغرب للجغرافيا فيها دور كبير، بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي الأكثر تداولاً مما قد أشرنا إليه.

تحليل المواقف الدولية تجاه الأزمة الأوكرانية

لم تشهد أوروبا أزمة منذ انتهاء الحرب الباردة في حجم وقع وتعقيد الأزمة الأوكرانية، ليس لحجم الخسائر البشرية التي يمكن أن ينجم عنها (حرب البلقان كانت أسوأ)، ولا لأنها ستترك تأثيراً سلبياً مباشراً في الاقتصاد وحياة الناس، بل وببساطة لأن أوكرانيا دولة تخوم تلتقي عندها دوائر جيوسياسية كبرى، وهذا ما يفسر سعي قادة الدول الغربية في واشنطن وباريس وبرلين، وفي دوائر الاتحاد الأوروبي ومجلس حلف الناتو، والاتصالات المستمرة مع المسؤولين الروس، لمحاصرة الأزمة واحتمالات تصعيدها. ولكن الواضح أن الخيارات المتاحة لكافة الأطراف (بما في ذلك روسيا، وحكومة كييف، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة) هي خيارات محدودة للغاية.

أولاً-روسيا

لا يمكن لروسيا أن تظهر مؤشرات ضعف إزاء ملف أوكرانيا، التي تشكل بالمعنى الجيو استراتيجي بوابة روسيا على البحر الأسود وعلى عدة دول في أوروبا الشرقية، كما تشكل مناطق واسعة من أوكرانيا؛ ولاسيما الجزء الشرقي منها؛ امتداداً طبيعياً للجزء الغربي من روسيا الذي يحتضن العاصمة موسكو. إضافة إلى أن 85% من الغاز الروسي يمر عبر الأراضي الأوكرانية. ومن جانب آخر تعتبر شبه جزيرة القرم قاعدة روسية عسكرية متقدمة واقعة بين البحرين الأسود وبحر أزوف[7]، وأكثر من 50% من سكان القرم هم من الإثنية الروسية، بينما 30% هم من الأوكرانيين.

لكل ما سبق، فإن موسكو لا تتقبل فكرة عبور أوكرانيا الى أوروبا ووقوعها تحت تأثير الاتحاد الأوروبي ومن خلفه حلف شمال الأطلسي؛ وبالتالي إقامته داخل "حديقتها الخلفية". إن التراجع بالنسبة لروسيا صعب جداً، فالقضية الأوكرانية لها بُعد قومي وشعبي وجيوسياسي في روسيا، وحماية الأقليات الروسية هي ورقة سياسية بالنسبة للرئيس الروسي ولمجلس الدوما والعسكريين، ومن الممكن أن يكون التعامل مع الأزمة الأوكرانية رسالة إلى الدول الأخرى في الفضاء السوفيتي بأن روسيا لن تتهاون في حماية الأقليات الروسية[8].

[6] عض أصابع ومفاتيح الحلّ خارجها هوّة كبيرة بين طرفي الأزمة الأوكرانية، مقال في جريدة البناء العدد 1436 تاريخ 13 آذار 2014

[7] مدينة أوكرانية احتضنت مؤتمر يالطا الشهير قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضع أسس عملية تقسيم أوروبا.

[8] إيميل أمين: الأزمة الأوكرانية ولعبة عض الأصابع لجريدة الإضاءة الالكترونية لمزيد راجع الرابط الالكتروني:
http://www.eda2a.com/news.php?id=61185&catID=1

يعكس الملف الأوكراني وبوضوح رغبة روسيا بالاستمرار في تفعيل دورها ضمن دائرة القطبية العالمية والمسرح الدولي، فمنذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، وروسيا على اتصال بهذه الأزمة من خلال اتصالات الرئيس الروسي بوتين مع يانوكوفيتش وتشجيعه له على رفض العرض الأوروبي، من خلال حزمة المساعدات التي عرضها عليه (كما أسلفنا)، في مقابل تقاربه مع روسيا. كما حاول التأثير في أي اتفاق بينه وبين المعارضة، إلا أنه وبعد إزاحة رئيس الجمهورية من منصبه دخلت روسيا جزيرة القرم لحماية قواعدها، وأفصحت عن عدم اعترافها بالحكومة الجديدة، وشجّعت الأقليات على التمرد على كييف وسلطتها، فضمنت لها وجوداً عسكرياً في جزيرة القرم، ومن ثم بدأت التفاوض من منطلق القوة في هذه الجزيرة، والتهديد باجتياح الشرق الأوكراني ذي الغالبية الروسية والمعقل الرئيس لحزب الأقاليم الموالي لروسيا، وهو ما زاد الضغط على الحكومة الجديدة، وعلى داعميها من الدول الغربية[9].

إلا أن هذا التدخل يجعل روسيا أمام ازدواجية واضحة بالنهج والتعامل السياسي الدولي، فروسيا التي بنت سياستها منذ الغزو الأمريكي للعراق وصولاً إلى أحداث ليبيا وسورية على مبدأ عدم التدخل الخارجي العسكري واحترام القانون الدولي، تجد نفسها مضطرة إلى التدخل في أوكرانيا وخرق القانون الدولي، وهذا التدخل قد يسحب ذرائع مهمة من يد بوتين الذي رفع حتى الآن ثلاثة فيتوات استخدمها في مجلس الأمن لحماية نظام الأسد تحت عنوان منع التدخل في سورية كما جرى في ليبيا، مع العلم بأن ثمة معاهدات إلى جانب القانون الدولي، تمنع بوتين من تجاوزها في أي تدخل عسكري يعتمده في أوكرانيا، ومن بينها المذكرة الموقعة بين روسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوكرانيا عام 1994، والتي نصت على تخلي أوكرانيا عن سلاحها النووي وتسليمه إلى روسيا من أجل معالجته على أراضيها؛ لقاء التزام روسيا احترام سيادة أوكرانيا على أراضيها[10].

ثانياً-أمريكا وأوروبا

تسارعت التفاعلات وردود الفعل الأمريكية والغربية للرد على الخطوة الروسية، تنديداً وتهديداً بالكلفة العالية المترتبة على قرار موسكو، واتخاذ إجراءات لمقاطعتها اقتصادياً، إلا أن هذه الإجراءات ستبقى محدودة التأثير والفعالية، فبالنسبة لأوروبا يميل حجم التبادل التجاري معها لصالح روسيا؛ ولاسيما في قطاع الطاقة والغاز الطبيعي؛ وهو أمر بالغ الأهمية للعجلة الاقتصادية الأوروبية، ويفسر بوادر التصدع داخل المعسكر الأوروبي التي عبر عنها كل من بريطانيا وألمانيا من خلال إبدائهما عدم الحماسة تجاه مقاطعة روسيا تجارياً، نظراً للتداخل المتشعب بين الاقتصاديات الثلاثة؛ وعدم الجدوى السياسية من المضي بالخطوة الأمريكية الداعية إلى المقاطعة.

[9] التقرير الاسبوعي لمراكز الأبحاث الامريكية: ttp://thinktanksmonitor.com/thinkmonitor/SecInfo.php?main=1&id=361

[10] روزانا بومنصف: الحرب السورية تراجعت في ظل وهج أوكرانيا، مقال بجريدة النهار 4 أذار 2014 http://newspaper.annahar.com/

أما بالنسبة لأمريكا فإن حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لا يتعدى 4%، ورغم الإقرار برغبة واشنطن بالحد من النفوذ الروسي في أوروبا، فإن قدرتها على الرد تبقى محدودة؛ ولاسيما لتصدير ما يتوافر في مخزونها الاستراتيجي من الطاقة لتحقيق مآرب جيوسياسية. كما أن إنشاء بنية تحتية تستوعب مزيداً من صادرات الطاقة الأمريكية لن يتأتّى قريباً (سواء لفترة تمتد عدة أشهر أو حتى سنتين أو ثلاثاً)[11].

إذاً، فإن تشابك مفاهيم المصالح الوطنية بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة يلقي ظلاله على العلاقات المشتركة بينها، وبخاصة أن الجانب الأوروبي يعتبر ديمومة تدفق الغاز الروسي والاتجار مع روسيا أمراً يصب في صميم مصالحه الوطنية وليس الانحياز لاتخاذ موقف من أوكرانيا. حيث أشارت ألمانيا إلى رغبتها في بقاء روسيا عضواً في مجموعة الدول الصناعية الثماني، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تستورد نحو 40% من احتياجاتها للطاقة من الغاز الروسي، الأمر الذي حفز التكهنات حول قيام المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بدور ديبلوماسي رئيسي لحل الأزمة الأوكرانية[12].

مآلات الأزمة

يرى عدد كبير من المحللين أن السياسة الخارجية لأوباما تعتمد أسلوب القوة الناعمة (سياسة كينيدي في التعامل مع الاتحاد السوفيتي) حيث إن السياسة الأمريكية الحالية تعمل على إبقاء الأزمات مشتعلة في الدول التي لا نفوذ حقيقياً لأمريكا فيها (مثل أوكرانيا أو سورية) وتعتمد على تضخيم مكاسبها من هذه الأزمات، حيث إن استمرار الأزمات يضعف الحليف الحقيقي لهذه الدول أي روسيا. وأياً تكن النتائج الأخيرة لهذه الأزمات فإن أمريكا ستحظى بقسم من كعكة الرابحين، ماعدا إبقاء إمكانية قلب الطاولة في أي لحظة أمراً قابلاً للتحقق في اللحظة التي تناسب مصالح الولايات المتحدة. مما سبق يبدو أن مآلات الأزمة الحالية في أوكرانيا مفتوحة على عدد محدود من الاحتمالات، من بينها ما قد يؤثر في واقع الحال في سورية. وفي هذا السياق يمكن تلمس الاحتمالات التالية:

1- فوز روسيا بالمطلق وعودة يانيكوفيتش إلى السلطة وانتهاء الثورة الأوكرانية للمرة الثانية؛ ويتعزز هذا الاحتمال بواقع السياسة الخارجية الأمريكية الذي أشرنا إليه آنفاً، بالإضافة إلى فتور رغبة الاتحاد الأوروبي بتزكية الأزمة وتفضيله حلها بأسرع وقت ممكن. وبالرغم من التصعيد "الإعلامي" الأمريكي الأوروبي والحديث عن فرض عقوبات اقتصادية وعزلة سياسية على موسكو، إلا أنه لا أحد من المراقبين والمحللين يعتبر أن التهديدات بحق روسيا جديّة، ومع ذلك قد تتخذ الأمور منحىً تصعيدياً من قبل الأمريكيين بمحاولة لاستنزاف روسيا بشكل أكبر، لكن يبقى هذا الاحتمال ضعيفاً.
2- التوصل إلى تسوية سريعة تضمن تشاركاً في السلطة والنفوذ بين روسيا وأوروبا، على أن يقتصر الدور الأوروبي على تقديم الدعم الاقتصادي لأوكرانيا حتى لو بقيت تدور في مسار الفلك الروسي، على أمل أن يساعد تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد والدفع باتجاه تبني مزيد من الحريات السياسية، على ابتعاد أوكرانيا مستقبلاً وتدريجياً

[11] التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث الأمريكية http://thinktanksmonitor.com/thinkmonitor/SecInfo.php?main=1&id=361 :
[12] المرجع نفسه.

عن روسيا. هذا السيناريو قد يصبح قابل الحدوث في حال قبلت روسيا بمثل هذه التسوية لتوفر على نفسها كلفة وجود عسكري واقتصادي غير محتمل على المدى الطويل، ولاسيما مع ضعف أداء الاقتصاد الروسي في الوقت الحالي.

3- تقسيم أوكرانيا، أو بما يعني استمرار الأزمة من دون حل لوقت طويل لكن مع احتواء آثارها؛ هذا الاحتمال هو الأرجح، وهو أمر تفضله الولايات المتحدة إنهاكاً لخصمها الروسي، الذي سيضطر إلى تحمل العبء الاقتصادي لتعزيز وجوده العسكري في القرم، بالإضافة إلى الكلفة الاقتصادية العالية لضم الإقليم بعد خروجه منهكاً من الأزمة التي تمر بها أوكرانيا حالياً. إلا أن الروس قد يعملون على الدفع باتجاه استقلال القرم من دون أن تنضم بالضرورة إلى الاتحاد الروسي (بطريقة مشابهة لما فعلته موسكو في جورجيا)، بحيث يصبح الإقليم مستقلاً عن أوكرانيا ويدار ذاتياً من دون انضمامه إلى روسيا، فتصبح كلفة مساعدته اقتصادياً أقل، لكنها ستظل كبيرة. مثل هذا التقسيم سيريح الأوروبيين أيضاً، حيث سيقدمون دعماً اقتصادياً سريعاً لما تبقى من أوكرانيا يساعدها على الابتعاد عن المحور والسياسات الروسية، ويبقيها قريبة من السياسات الاقتصادية الأوروبية، إلا أن الأوروبيين سيظلون متخوفين من خطوات انفتاح واسعة على الأوكرانيين كي لا تكرر تجارب ضم بعض دول أوروبا الشرقية الفاشلة، كرومانيا ودول البلطيق.

تداعيات الأزمة الأوكرانية على الملف السوري

أياً كان السيناريو الذي سيسود أوكرانيا، فإن المحللين السياسيين والمراقبين يجمعون على أن ما سينتج عن الأزمة الأوكرانية سيكون بمنزلة مؤشر على طريقة التعامل مع الملف السوري، كما أن عديداً منهم يتحدث عن مقايضة محتملة بين الملفين، من دون أن يكون هناك أي ترابط عضوي بين الأزمتين. فإذا خرجت موسكو منتصرة من الأزمة الأوكرانية فإن ذلك يعني أن الولايات المتحدة لاتزال تعتمد سياسة تثمير المكاسب من دون الانخراط الجدي بحل الأزمات، وعليه فإن الروس سيتشددون في الملف السوري، منتشين بانتصارهم في أوكرانيا.

أما إذا تحركت الولايات المتحدة دولياً لتشديد الضغط على موسكو، فهذا قد يؤدي لأن يقدم الروس تنازلات في الملف السوري مقابل الحصول على مكاسب في الملف الأوكراني على اعتباره الأكثر حساسية للروس. ولكن، يبقى هذا الاحتمال ضعيفاً جداً.

بشكل عام، ومنذ اندلاع الأزمة في أوكرانيا تراجع الملف السوري إلى مرتبة أدنى في سلم الأولويات الدولية، نظراً إلى التحدي الذي تشكله أوكرانيا لكل من روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على حد سواء. وهذا يدلل بكل المعايير على أنه لا جديد سياسياً مرتقباً على الوضع السوري بعد فشل جنيف 2 وغياب أفق سياسي محدد في المدى المنظور، إلا أن الاهتمام بالزيارة المرتقبة للرئيس الأمريكي للسعودية، والتي يتوقع أن يكون الموضوع السوري أحد أبرز مواضيعها، وانتظار ما تعتزم الإدارة الأمريكية اعتماده من خطوات في إطار مقاربتها الجديدة بعد المراجعة التي طلبها الرئيس الأمريكي من مسؤوليه الكبار، كل ذلك سيشكل بلورة لرؤية جديدة في التعاطي مع الملف السوري[13].

[13] روزانا بومنصف: الحرب السورية تراجعت في ظل وهج أوكرانيا، مرجع سابق

في سياق متصل وإزاء الاختلاف العميق بين الدولتين الراعيتين لمفاوضات جنيف حول مستقبل سورية، يشعر نظام الأسد بثقة متجددة بأن استمراره في التنكيل بمعارضيه ومحاولاته لاستعادة السيطرة على الشعب السوري، لن تلقى تحدياً يُعتد به من المجتمع الدولي، كما يرى محللون ومصادر مطلعة على تفكير النظام بأن رد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ضد إطاحة الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش قد عزز اقتناع الأسد بأنه يستطيع الاستمرار في الرهان على دعم روسيا الثابت ضد المعارضة، ويضاف إلى ذلك أن النظام يعتقد أن أي نزاع في العالم يصرف انتباه الأمريكيين هو عامل يخفف من الضغط على سوريا[14].

[14] بشار الأسد يستفيد من الأزمة الأوكرانية، ترجمة عبد الإله مجيد، لمزيد راجع الرابط التالي:
http://www.elaph.com/Web/News/2014/3/884142.html